

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على التغيرات التي طرأت على العلاقة القائمة بين الرجل والمرأة تاريخيا، والعوامل التي أفرزت تقسيم الأدوار بينهما، ومن ثمة تحديد المكانات لكل منهما، وقد استعرضت الدراسة بعض الاتجاهات النظرية المفسرة لتقسيم العمل بين الجنسين، الذي أحدث خلا في العلاقة بينهما، ومن ثمة تأسيس التمايز بين الأدوار الجندرية من خلال تحديد مهمات لكل منهما وتقسيم المجالات إلى مجال عام ودور إنتاجي يخص الرجل ومجال خاص يرتبط بالدور الإنجابي يخص المرأة. كما تناولت الدراسة نظرة المجتمعات القديمة والثقافات المختلفة لعلاقات التمايز بين الرجل والمرأة، التي تظهر أن وضع المرأة قد اختلف من ثقافة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر، فإذا كانت بعض الثقافات أعطت حقوقا للمرأة مساوية للرجل، واحتلت فيها مكانة عالية، فإن هناك من الثقافات من سلبت المرأة كل الحقوق، وجعلتها في مرتبة أدنى من الرجل. هذا الوضع أفرز حركات تنادي إلى إزالة الفوارق الاجتماعية بين الجنسين وتوجيه النقد نحو أشكال اللامساواة الاجتماعية التي يركز عليها البناء الاجتماعي، والدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في الأنماط الجاهزة التي تظهر في المواقف والممارسات الاجتماعية التمييزية اتجاه المرأة، وتبرير دونيتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بأنها طبيعية ثابتة، في حين أنها مصنوعة اجتماعيا. تمثلت هذه الحركات في النسوية، التي جاءت لتصحيح مسار العلاقات بين الرجل والمرأة، واستخدام الجندر كأداة لفهم هذه العلاقات ليس باعتبارها ثوابت طبيعية وإنما خاضعة لمتغيرات تاريخية وثقافية.

الكلمات المفتاحية: الجندر، الأدوار الجندرية

مقدمة

أصبحت العلاقات بين الرجل والمرأة موضوعاً للأبحاث الأكاديمية، ضمن ما يسمى بدراسات الجندر والعلاقات الاجتماعية، التي تعرف كعلاقات القوة لتحليل بعض الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد استخدم مصطلح الجندر في السبعينات من القرن الماضي لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعياً، في مقابل الخصائص المحددة بيولوجياً، التي تعني أن لكل من الرجل والمرأة طبيعته الخاصة، فالرجل باعتباره ذكر يختلف من الناحية البيولوجية عن طبيعة المرأة باعتبارها أنثى، وهو اختلاف لا يمكن تغييره لأنه ليس من صنع البشر ويسمى بالاختلاف البيولوجي أو بمعنى آخر الجنس. أما الجندر، فهو مقولة ثقافية واجتماعية تعني الأدوار والاختلافات التي تقرها وتبينها المجتمعات الإنسانية بين الرجل والمرأة، وتشير إلى الفروقات الاجتماعية والعلاقات بين الرجل والمرأة التي يتم تعلمها واكتسابها اجتماعياً. وتعرف الأمم المتحدة الجندر على أنه "يولد البشر ذكورا وإناثا، لكن السلوك الاجتماعي هو الذي يشكل مفهوم كونهم صبية وبنات، رجالاً أو نساء، وكلا يقوم بأدوار محددة، مرسومة سلفاً، إذ يجري تلقينهم مبادئ السلوك وتحدد لهم المواقف أو الأدوار والنشاطات المناسبة، إضافة إلى الكيفية التي يتصلون بها مع الآخرين. هذه الاختلافات لا تقوم على أساس الجنس وإنما على أساس الأدوار التي يقوم بها كلا من النساء والرجال في المجتمع، وهي ما يطلق عليها الأدوار الاجتماعية أو الجندر، أي تلك الاختلافات المتعلقة بوضع الرجل والمرأة الاجتماعي والثقافي والسياسي، وما يفرض عليهما من قبل المجتمع" (مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، 2001، ص.4). ويقصد بالأدوار الجندرية الاتجاهات والسلوكيات المتوقعة التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة، التي تعبر عن القيم السائدة في المجتمع ودرجة إجادة كل منهما في القيام بالدور المنوط به. وعدم تمتع كل من الرجل والمرأة بنفس الحقوق والفرص والحظوظ في الحياة ينتج عنه اللامساواة الجندرية.

مشكلة الدراسة : يعد الجندر من موضوعات الساعة التي أثارت جدلاً كبيراً ونقاشاً حاداً وسيلاً من الأبحاث تناولت تقسيم الأدوار بين الجنسين، وما نجم عنه من ترتيب للرجال والنساء في مواقع غير متساوية من حيث القوة والثروة والسيادة، على الرغم مما أحرزته المرأة من تقدم بدرجات متفاوتة في المجتمعات المعاصرة. وقد طرحت منظورات مختلفة لتفسير هيمنة الرجل على الميادين العائلية والاقتصادية والسياسية انطلاقاً من أطر حضارية وثقافية متباينة. وإذا كان لكل حضارة أو ثقافة موقفها من المرأة والرجل وتصورها للأدوار والمكانات، فإنه من المستهدف التعرف بدقة على هذه التصورات لإدراك جوانبها الإيجابية والسلبية، حتى يمكن تطوير الوعي بأوضاع الرجل والمرأة، وإيجاد السبل لتمكين الجنسين من استغلال الظروف وتطوير الذات دون إلغاء الطرف الآخر على أساس أن العلاقات ليست علاقات صراع وتنافر وإنما علاقات تكامل وانسجام. لذا تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على العوامل التي أحدثت خللاً في مكانة الرجل والمرأة، وفي اتساع الفجوة الجندرية بينهما، بسبب تقسيم الأدوار بين الجنسين إلى أدوار إنتاجية يؤديها الرجل وأدوار إنتاجية ترتبط بالمرأة، والوقوف على الثقافات المختلفة التي عملت على تكريس اللامساواة الجندرية. كما تسعى الدراسة إلى التعرف على مواقف الحركات النسوية التي تناولت الجندر وأصل القمع ضد المرأة، مع الوقوف على مدى نجاح هذه المنظورات في القضاء على اللامساواة الجندرية.

وعليه، فإن الدراسة الحالية تسعى للإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- كيف ساهمت العوامل الاقتصادية في تقسيم الأدوار بين الجنسين ونشوء الهيمنة الذكورية ؟
- 2- كيف ساهمت القيم الاجتماعية والتراكبات الثقافية في إنتاج التمايزات الجندرية؟
- 3- هل استطاعت الحركات النسوية إحداث التوازن في العلاقات بين الجنسين وتحقيق المساواة الجندرية؟

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في محاولة زيادة الوعي بدور كل من المرأة والرجل وإعادة النظر في مكانتهما الاجتماعية بوصفهما لهما حقوق وواجبات، من خلال إعادة النظر في الثقافة الاجتماعية السائدة والمفاهيم الموروثة، التي تعزز الفروقات بين النساء والرجال عن طريق التنشئة الاجتماعية ابتداءً بالأسرة إلى المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والتي تحولت هذه الفروقات المكتسبة اجتماعيا مع الزمن إلى الاعتقاد أنها جزء من الطبيعة الانسانية.

كما تستمد الدراسة أهميتها في الكشف عن حجم الفجوة القائمة بين المبادئ والواقع الاجتماعي، فإذا كانت المجتمعات المعاصرة تقر بالمساواة والعدالة بين الجنسين من حيث المبادئ التي تتبناها. فإن الواقع الاجتماعي يؤكد ترسخ التمايزات الجندرية التي تحدد أدوار الرجل والمرأة، ومن ثمة مراكزهم الاجتماعية الخاضعة للسلطة الأبوية التي ترسخت بفعل تاريخ طويل تناقلته ثقافات مختلفة. مما يستدعي المساهمة بدراسات أكاديمية متخصصة للبحث في أصل التمايزات الجندرية والعوامل التي كرست المفاضلة بين الجنسين، وكيفية تنمية الجندر ودعجه كمنهج لتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين.

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على العوامل التي لعبت دورا في تقسيم الأدوار بين الجنسين ومن ثمة ظهور السيطرة الذكورية.
- التعرف على دور العوامل الثقافية التي أنتجت التمايزات الجندرية.
- التعرف على موقف الحركات النسوية من العلاقات القائمة بين الرجل والمرأة، والسبل التي انتهجتها في تحقيق المساواة الجندرية.

الجذور التاريخية للفجوة الجندرية القائمة بين الرجل والمرأة: المراكز المادية

أتاح تاريخ تطور قوى الإنتاج فرصا تاريخية لعمل الرجل أكثر مما أتاح للمرأة، وهو تاريخ لا تزال تعمل روايته في اتجاه التمييز بين الرجل والمرأة إلى غاية الآن، والتي أفضت إلى استثارة الرجل بأعمال أكثر أهمية وعائدا من المرأة، حيث أتاح له فرص تراكم الخبرة والمعرفة والتعليم وتفاعلها مع عوامل ثقافية أخرى إلى الاستجابة للعملة والتكيف مع متطلباتها أكثر من المرأة، مما أنتج فرصا لاستبعاد المرأة وتهميشها من العمل وتنظيماته.

اعتقد الكثير من الباحثين أن الانقلاب التاريخي في الفرص الاقتصادية والاجتماعية لغير صالح المرأة ارتبط بالتحول من نظام الأسرة الأمومي إلى النظام الأبوي، حيث كانت المجتمعات البدائية في القديم مرتكزة حول الأم، فكانت حرة في فصل الزواج متى شاءت، ويعود إليها الأولاد لا إلى الرجل الذي يخرج صفر اليدين، كما يبقى الأولاد ينتسبون إلى أمهم وعشيرتها، لا إلى أبيهم الذي كان ينظر إليه دوما كشخص غريب. وبناءً على "حق الأم" لم يكن الأبناء يرثون ثروة آبائهم بل يرثون عن أمهاتهم على قدم المساواة مع بقية أقاربهم بالدم. إلا أن بتزايد الثروات وتأثير حياة الاستقرار ومع الانتقال إلى نظام الإنتاج الزراعي، كان مركز الزوج الاقتصادي يتدعم باستمرار على حساب مركز الزوجة، وبتزايد ممتلكاته وثرواته أدى بجماعة الذكور إلى التفكير جديا بقلب نظام الوراثة القديم لصالح أولادهم، وقد نجحوا في ذلك من خلال المرحلة الأخيرة السابقة لظهور المدن الأولى، حيث نجح الرجل في القضاء على "حق الأم" وإحلال "حق الأب" وظهرت العائلة الأحادية التي تقوم على سيادة الرجل (الأبوي، بدون تاريخ، ص.25). فكان إسقاط حق الأم في نظر انجلز هزيمة تاريخية عالمية للجنس النسائي بدأ معه تاريخ استغلال واستبعاد المرأة، لأن المرأة فقدت ميدان الشغل في الخارج، وانحصرت أعمالها في حيز محدود هو البيت (انجلز، 1980، ص.38). وهذا ما عبّرت عنه

سيمون دي بوفوار في قولها "و حين ظهر النظام الأبوي أخذ الأب يتمسك بذريته واعتبرت المرأة حامية ومغذية لبذرة الرجل فقط" (دي بوفوار، 2008، ص.16).

من الفرضيات التي انطلق منها المفكرون في التأكيد على انتقال المجتمعات البشرية في تطورها من ما يسمى بالنظام الأمومي الذي يشير إلى المجتمعات التي تسيطر عليها المرأة، إلى النظام الأبوي الذي يشير إلى المجتمعات التي يسيطر عليها الرجل. ما ذهب إليه جاكوب باخوفين، الذي أكد في كتابه "حق الأم - وهو أول كتاب يبحث في تاريخ مكانة المرأة في المجتمعات القديمة- أن نظام سلطة الأم يمثل أقدم أشكال المجتمع الإنساني، وأنه سبق نظام سلطة الأب، حيث ظهرت سيطرة المرأة على المجتمع في بدايات الاستقرار واكتشاف الزراعة، واستمدت سيطرتها من الطبيعة لأن مبدأ الخصوبة في الأرض هو نفسه مبدأ الخصوبة عند المرأة، غير أن سلطة المرأة - بحسب باخوفين- لم تدم طويلا بعد أن خرج حقها الطبيعي على حق الدولة وحق المدينة، الذي أوجد أول تنظيم اجتماعي جديد أخذ شكل منظومة الزواج الذي تطور فيما بعد إلى شكل الزواج الأحادي، ثم لحقتها مرحلة سلطة الأب والانتساب إلى الأب بدل الأم التي بدأت بعد ثورة الإنسان الأولى على الطبيعة واكتشاف الزراعة من قبل المرأة.

تبني مورغان فكرة باخوفين، وعمل على الربط بين نمو سلطة الأب وبين نشأة الملكية الخاصة في المجتمع، حيث انطلق مورغان من مبدأ أساسي لنظريته في تطور المجتمعات الإنسانية وهو المبدأ القائل بأن نمط العمل الاجتماعي، أي الإنتاج هو الذي يحدد في كل حقبة تاريخية منذ بداية الحضارة كل العلاقات الاجتماعية بين البشر. ويرى أن الانتظام داخل العشائر هو الذي قاد التطور الاجتماعي إلى عتبة الحضارة، حيث ظهرت على أطلال الشيوعية والديموقراطية القديمة أساليب الملكية الخاصة، وبالتالي الاستغلال، الذي أفرز المؤسسة العامة القمعية (الدولة) وسيطرة الرجل على المرأة داخل الدولة ضمن حق الملكية المعطى له، وداخل العائلة. وقد شهدت هذه الحقبة التاريخية- حسب مورغان- إنتاج أهم وأسرع عملية تطور أصابت الإنتاج والعلم والفن، لكنها شهدت أيضا كل الانقسامات العميقة التي شهدتها المجتمع عن طريق الصراع الطبقي وكل البؤس الذي أصاب الشعوب فأدى إلى استعبادها نتيجة الملكية الخاصة والسيطرة الطبقية والهيمنة الذكورية (لوكسمبورغ، 1976، ص.47،48).

جسدت ألكسندرا كولنتاي الفكر الشيوعي في كتابها "تحرر المرأة العاملة"، التي أظهرت فيه المراحل الذي مرّ بها تاريخ النساء، وجاء تقسيمها متماشيا مع فكرها الشيوعي، حيث ترى أن وضع المرأة لم يتحدد سوى بكيفية مشاركة المرأة في الإنتاج. فقد كانت النساء هن اللاتي ابتكرن الزراعة، ونظرا لتلك المكانة المهمة التي احتلتها النساء في تلك الحقبة من الزمن، عرفت تلك العصور النظام الأمومي، الذي استمر مئات القرون قبل أن يتحول النظام إلى أبوي. لقد أدى اكتشاف الحرف المختلفة إلى جانب الزراعة إلى تقسيم العمل، مما جعل مهنة الفلاح تتراجع وتظهر الملكية الخاصة، وتم تقسيم المجتمع إلى قسمين أحرار وعبيد. في هذه المرحلة (مرحلة العبودية) عرفت المرأة تدهورا وسقوطا، واستمر إلى المرحلة الموالية وهي مرحلة الإقطاع. لكن الأمر لم يبق على هذا الحال، ففي نهاية العصر الوسيط والذي هو نهاية عصر الإقطاع ثارت الطبقة البورجوازية، وكانت النساء قد لعبت دورا هاما في هذه الثورة (كولنتاي، 1980، ص.77). وبنهاية عصر الإقطاع بدأ عصر النهضة الأوروبية الذي تقول عنه كولنتاي "والأصح في نظرنا هو إسم مرحلة تكوّن الرأسمالية" (المصدر السابق ص.91).

حسب كولنتاي، عرف عصر الرأسمالية تشغيل أعداد هائلة من النساء الأرمال والبنات اليتيمات، وبدأ البحث عن أسواق جديدة، وقد ذاعت الشعوب ويلات الاستعمار كما ذاعت المرأة ألوان الذل والعذاب. في القرن الثامن عشر ومع ازدهار الرأسمالية منحت

للمرأة بعض الحقوق السياسية، لكن حقوقها الاقتصادية كانت مهضومة، واستغل جهدها في الإنتاج لتحقيق الربح للآخرين، وهذا ما يسبب الانحياز للمجتمع الرأسمالي، الذي سينتهي حتما ليحل محله النظام الاشتراكي. وبذلك تؤكد الكسندرا كولنتاي في رحلتها الطويلة مع المرأة على حقيقة مفادها أن وضع المرأة مرتبط بدورها في الإنتاج، والاستفادة من هذا الإنتاج، وهما مؤشر حرية المرأة (مفقودة، 2009، ص.13)، التي لا تتحقق في نظرها - بوصفها مفكرة شيوعية - إلا في مجتمع إشتراكي.

أما أطروحة سيمون دي بوفوار، التي تركز على رؤية تاريخية في تحليل وضع المرأة من منظور مذهبها الوجودي، الذي تنتقد من خلاله الاتجاه الماركسي، تؤكد أن في بداية الإنسانية، حيث كانت القبائل متنقلة عمل الرجل والمرأة سوية، وبسبب ظروف المرأة (الحمل والإنجاب) صعب على المرأة أخذ دور أكثر فاعلية، بينما اكتسب الرجل في مرحلة لاحقة أهمية أكبر بسبب عمله في الصيد ومواجهته للمخاطر، وهو ما لم تستطع المرأة القيام به بسبب انهماكها في الحمل. ووفق النتيجة التي توصلت إليها سيمون دي بوفوار، فإن الجنس البشري لا يعطي أهمية للجنس الذي ينبغي بل للجنس الذي يقتل. وفي محاولة من الرجل للحفاظ على الامتيازات التي حصل عليها أنتج مجالا أنثويا ومجالا ذكوريا. لكن في هذه المرحلة لم تكن فوقية الرجل ملموسة ومؤسسة إلا بعد استيطان القبائل في أماكن ثابتة، والذي حوّلها إلى قبائل زراعية، فتغيرت النظرة إلى الولادة حيث أصبحت إيجابية، ومنها أصبحت للمرأة وظيفة مهمة، فعن طريقها تحافظ القبيلة على استمراريتها، وصارت النظرة إلى المرأة تعتريها مسحة من التقديس، حيث صورت الآلهة على أنها من الإناث. وتواصل سيمون دي بوفوار تحليلاتها في التأكيد أنه بسبب عدم تقيد الرجل بمسائل الإنجاب كالمراة وبسبب قوته الجسدية طور أدوات العمل الزراعية وجلب العبيد للعمل في الأرض التي وسع نفوذه فيها، انحصرت مملكة المرأة شيئا فشيئا في البيت، ومع حصول الرجل على الأملاك تحولت المرأة إلى ملك له، ومع ظهور الملكية الفردية انحازت مكانتها وارتبط تاريخها بالأملاك الشخصية، القوة، السلطة، فأصبح الأطفال والأراضي والمال... أمور تابعة للرجل ومن هنا نشأت المؤسسات الذكورية الأبوية بحيث تكون الأنثى ملكا للرجل.

هكذا تصل دي بوفوار إلى القول " أن تاريخ النساء كان دائما من صنع الرجال الذين أمسكوا دائما بمصير المرأة بين أيديهم، ولم يقرروا فيه تبعا لمصلحتها بل أخذوا بعين الاعتبار أهدافهم ومخاوفهم وحاجاتهم، فلم يقدسوا - الآلهة - الأم إلا لأنهم كانوا يخشون الطبيعة، وما أن سمحت لهم الأدوات المعدنية بتحدى الطبيعة حتى أوجدوا النظام الأبوي. إن النظام الاجتماعي القائم على الملكية الخاصة هو الذي جرّ إلى الوصاية على المرأة والثورة الصناعية التي حققها الرجال هي التي حررت النساء اليوم" (دي بوفوار، 2008، ص.65).

مهما اختلفت المسلمات التي تنطلق منها هذه الاتجاهات في وصف وضع المرأة المتدني مقارنة بالرجل، إلا أنها تتفق في أن ظهور الفجوة الجندرية بين الرجل والمرأة وتقسيم العمل بينهما يعود إلى تخلي المرأة عن دورها الانتاجي للرجل سواء في مرحلة الزراعة وما صاحبها من تطور الوسائل المستخدمة التي استغلها الرجل لبسط سلطته على المرأة وتحول هذه الأخيرة إلى جزء من الأملاك الشخصية للرجل كما أوضحته سيمون دي بوفوار، أو مع ظهور الملكية الفردية كما اعتقدت في ذلك كولنتاي التي لم تخرج عن الإطار الذي تصوره انجلز للتمييز الجندري ضد المرأة.

وعليه، فإن النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الاتجاهات المفسرة لتطور المجتمعات والزاعمة لوجود نظام أمومي سبق النظام الأبوي تاريخيا، هو وجود تفاعل بين مجموعة من العناصر الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي انتجت سياق اجتماعيا وثقافيا أثر في أدوار المرأة ومكانتها الاجتماعية، فجعلها قاصرة على الانجاب ورعاية الأطفال والمهام المنزلية، كما عملت مجموعة

من الأساطير وعناصر الثقافة الشعبية على توسيع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الذكور والإناث، التي انتجت فرصا لصالح الذكور أكثر من الإناث وإلى استئثار الذكور في سياق تقسيم العمل الاجتماعي تاريخيا بالأعمال الأكثر تأثيرا في البنيات الاجتماعية، والتي ارتبطت بالأعمال الإنتاجية على نحو مباشر، وهي أعمال أتاحت للرجل فرص التأثير في مواقع وقرارات القوة الاقتصادية والسياسية لإعادة إنتاج شروط الهيمنة على المرأة، وتجديد فرص تلك الهيمنة وتوسيعها مع تطور المجتمعات الإنسانية.

البنى الثقافية ودورها في إعادة إنتاج التمايزات الجندرية

لكل مجتمع مهما كان بدائيا تنظيم اجتماعي، ونظام يُؤمن استمراريته، وهناك أدلة تاريخية كثيرة تشير إلى التنوع الكبير بين الحضارات القديمة فيما يتعلق بالأدوار الموكلة لجنس أو لآخر، بعضها أعطت حقوقا للمرأة مساوية للرجل، واحتلت فيها المرأة مكانة مرموقة بل حضيت بشيء من التقديس، وبعضها الآخر سلبتها كل الحقوق بما في ذلك حقها في الحياة، وبالمقابل أعطت السيادة المطلقة للرجل. والمعلوم أن كل عصر من عصور التاريخ الذي مرّت به الحضارات الإنسانية كان له دولته ورجاله وقوانينه الخاصة بشؤون النظام الاجتماعي الذي ينظم العلاقات بين الرجل والمرأة.

في بعض مجتمعات الحضارات القديمة مثل حضارة مصر الفرعونية، وكما تؤكد النصوص التاريخية القديمة واللوحات المكتشفة كانت المرأة تتمتع بحريتها الكاملة، وبحقوق اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية مساوية للرجل، بل ورفعت إلى مرتبة القداسة والعبادة والملك، حيث شغلت المرأة المصرية العديد من المهن والحرف مثل منصب قاض ووزير مثل "بنت" في الأسرة السادسة (حجة، 2009، ص.14). وكانت الفتاة تسلك مجال الطب والجراحة بعد أن تتلقى مبادئ العلوم الطبية. كما كانت المرأة تُملّك وتُورث، وكانت طاعة الزوج لزوجته من الشروط التي تنص عليها عقود الزواج، حتى أن بعض العقود تنص على أن يتنازل الزوج لزوجته عن جميع أملاكه ومكاسبه المستقبلية، وهذا ما دفع ماكس مولر ليقول " ليس ثمة شعب قديم أو حديث قد رفع منزلة المرأة مثل ما رفعها سكان وادي النيل" (طه، 2004، ص.23). وقد كتب هيرودوت قديما عندما قدم إلى مصر في القرن الخامس قبل الميلاد وأدهشته حياة التحرر التي تحياها المرأة المصرية، وهو ما لم يتعود عليه في بلده قائلا " المصريون نظرا إلى مناخ بلادهم الخاص، وإلى نهمهم الذي له طبيعة خاصة مغايرة لطبيعة سائر الأنهار، قد اتخذوا لأنفسهم عادات وسنن مخالفة من كل الوجوه تقريبا لما يتخذه سائر الشعوب... فالنساء عند المصريين يذهبن إلى الأسواق ويمارسن التجارة، أما الرجال فيبقون في البيوت وينسجون" (كيال، 1981، ص.41). لكن هذا التقديس، والمكانة الاجتماعية المتميزة للمرأة المصرية القديمة، لا يعني استقرار وضع المرأة، ولا ينفي وجود نساء مقهورات ومستغلات ينتمين إلى أسر ذات مستوى اجتماعي واقتصادي متدني. ولعل التمييز بين نساء الطبقات في المجتمع المصري القديم نابع من التمييز الذي كان سائدا بين طبقات المجتمع آنذاك.

إن المجتمع الذي عبد عشتار هو نفسه الذي مارس على معظم النساء نظما قاسية وأعرافا مقيدة، وفي الوقت ذاته زاد فيه من سلطان الرجال بسن قوانين لتأكيد هذا السلطان وإضفاء الشرعية عليه، كما هو حال في الحضارة البابلية، حيث كان الرجل يأمر والمرأة تتلقى فقط الأوامر وتنفذها وليس لها حق الاعتراض، ويجزم البابليون أن المرأة لم تخلق إلا لإسعادهم. وقوانين حمورابي التي هي مركب من العادات القديمة والأفكار الجديدة تنظر إلى النساء على أنهن ملكا لأزواجهن، إذ أن الزوج يحق له أن يطلق زوجته بملأ حرته أو إذا شاء يعدها آمة له، والقانون يرغمها على طاعة زوجها بل أيضا طاعة أي من الخدم الأحرار في المنزل.

أما في الهند، وفق العصور التاريخية التي مرّت بها، تأرجحت المرأة بين احترام لها أو انتقاص من قدرها. فقد كان الرجل هو السيد الكامل السيادة على الزوجة والأبناء والعبيد، بينما كانت المرأة تشنق أو تحرق أو تدفن وهي حية لكي تقوم بخدمة زوجها المتوفي في

الحياة الآخرة. ويوضح المشرع مانو أن "الزوجة الوفية هي التي تخدم سيدها (أي زوجها) كما لو كان إله، وأن لا تأتي شيئا من شأنه أن يؤلمه مهما تكن حالته، حتى وإن خلا من كل الفضائل" (ديورانت، 2002، ج3، ص. 179).

لم يختلف الوضع كثيرا في الصين، حيث كانت المرأة تسمى بالمياه المؤلمة التي تغسل السعادة والمال، كما هو مذكور في الكتب الدينية القديمة. وقد عرفت المرأة بأنها ليس لها أي حق من الحقوق التي يتمتع بها الرجل، بل بإمكان الرجل متى شاء أن يسلب شخصية زوجته ويبيعها كجارية، وكان للزوج حق دفعها وهي حية دون أي اعتراض من أي جهة كانت.

في المجتمع الفارسي القديم، كان الرجال لا يرغبون في البنات ومن أقولهم "إن الرجال لا يدعون الله أن يرزقهم بنات، والملائكة لا تحسبنهن من النعم التي أنعم بها على بني الإنسان" (طه، 2004، ص. 25). ومع أن الديانات الفارسية القديمة، الزرادشتية، المانوية والمزدكية لم توقع على المرأة تهمة الخطيئة الأولى إلا أنها اعتبرتها كائناً نجساً، أوجبوا عليها وضع حجاب يفصل بينها وبين النار المقدسة.

كانت المرأة في أسوأ أحوالها في الحضارة اليونانية، حيث كانت مسلوطة الإرادة، وقد حرمت من الكتابة والقراءة والثقافة، ويُنظر إليها كما يُنظر إلى الرقيق، يقول في ذلك أرسطو "إن الطبيعة لم تزود المرأة بأي استعداد عقلي يعتد به، ولذلك يجب أن تقتصر تربيتها على شؤون التدبير المنزلي والأمومة والحضانة" (حجة، 2009، ص. 16)، وهو القائل أيضا "أن المرأة رجل غير كامل، وقد تركتها الطبيعة في الدرك الأسفل من سلم الخليقة" (الخرساني، 1980، ص. 23). ولم تكن نظرة أرسطو تختلف عن نظرة أستاذه أفلاطون الذي وضع النساء في مرتبة الأطفال والخدم، وعلق على ذلك بأن الرجال أرقى منزلة من النساء. وقد جرّد القانون اليوناني المرأة من حقوقها المدنية ووضعها تحت السيطرة المطلقة للرجل في مختلف مراحل حياتها، بل يعتبرها من ممتلكات ولي أمرها قبل زواجها ومن ممتلكات زوجها بعد الزواج. ومن مظاهر التمييز اليوناني بين الجنسين أن لكل أسرة سيد لها، شريطة أن يكون ذكرا، وإن لم تنجب الأسرة ذكورا يستعاض على ذلك بالتبني خشية أن تتسلم المرأة زمام قيادة الأسرة.

استمرت الأوضاع القائمة بين الرجل والمرأة من تعظيم للذكورة وتبخيس للأنوثة في الحضارة الرومانية، حيث كان الرجل وحده الذي يملك ويبيع ويشترى ويحكم، وتعود إليه كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما المرأة مجرد تابع وخاضع لسلطة الرجل الذي منحه إياه القوانين الرومانية، لأنها ناقصة عقل، لا أهلية لها في توقيع العقود أو الوصية أو أداء الشهادة، ومن ثم لا حق لها في الملكية أو أي حق من الحقوق المدنية (فهيم، 2001، ص. 28).

غير أن التركيز على توجيه الانتقادات للعادات والقيم الثقافية التمييزية وتحمل المسؤولية على الأجداد والحقب التاريخية التي مضت، لا يحل المشكلة وإنما يعمل على توسيع دائرة الصراع وترسيخ القيم الذكورية وعدم تحمل مسؤولية التغيير. لذلك عمدت اتجاهات فكرية إلى رصد ظاهرة التمييز الجندري في سياق موضوعي، وتحديد الجهات التي تقع عليها المسؤولية في المجتمع، وإيجاد سبل لحسم الخلاف الثقافي الذي يمتد إلى مراحل زمنية طويلة. هذه الاتجاهات انبثقت مع التطور العلمي والتكنولوجي والقفزة الهائلة التي شهدتها القرن الماضي، حيث بدأت الأمور تتغير، عندما لم يعد العمل يعتمد على القوة البدنية التي تميز الرجل عن المرأة، بل صار يعتمد على الذكاء والمرونة والروية، واقترن هذا التطور مع انتشار التعليم للجنسين، مما أتيح للمرأة أن تبرز في ميادين علمية كانت فيما مضى حكرا على الرجل، مما أثّر هذا على نظرة كل من الرجل والمرأة ل كليهما وكل منهما لنفسه. فظهرت الدعوة إلى ضرورة مواجهة العوائق التي تعترض نمو الإنسان والمجتمع بغض النظر عن الجنس الذي ينتمي إليه. وبظهور وعي جماعي للنساء

في العلم والفكر والمجتمع ظهرت قضية الجندر على ساحة الجدل وتحولت إلى إشكالية نتيجة الصراع بين طروحات مختلفة، أهمها الحركات النسوية.

الحركات النسوية: الجندر كواجهة إصلاحية

طرح مصطلح النسوية عام 1860 ثم في الثلاثينات من القرن العشرين في أمريكا وبعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا وازدهر في الستينات والسبعينات في فرنسا. تعرّف سارة جامبل النسوية "بأنها حركة سعت إلى تغيير المواقف من المرأة كأمراة قبل تغيير الظروف القائمة وما تتعرض له النساء من إجحاف كمواطنات على المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والتشارك في السلطة السياسية والمدنية" (جامبل، 2002، ص.38) وتعرّف Toupin Louise النسوية بأنها "انتزاع وعي فردي في البداية ومن ثمّة وعي جمعي، تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية معينة، إنها أيضا مقاومة من أجل تغيير هذه الموازين وهذه الظروف" (toupin, 1998,p10).

ظهرت تصنيفات متعددة للنسوية، بسبب عدم اتفاق كل النسويات على رأي واحد أو فلسفة واحدة، منها تصنيف أليسون جاغار، التي تقسم النسوية إلى أربعة تصنيفات: النسوية الليبرالية، الماركسية، الاشتراكية والراдикаلية.

- **الحركة النسوية الليبرالية:** ظهرت في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تسمى أيضا "الإصلاحية، أو المساواة في الحقوق" من أهم مفكريها ماري آستل وماري وولستونكرافت.

حسب بعض الاتجاهات، تعد هذه الحركة أقدم الاتجاهات النسوية تاريخيا. تمتد جذور المبادئ الليبرالية التي تتأسس عليها هذه الحركة إلى الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، والتي عرفت بحركة التنوير. وهذا يعني أن الحركة النسوية الليبرالية ترتبط مباشرة مع روح الثورة الفرنسية، والفلسفة الليبرالية التي أسسها جون لوك وروسو وطورها بنتام وجون ستيوارت ميل (Toupin, 1998,p.11)، هذا الأخير الذي كان مؤيدا لقضية المرأة وقد عارض بشدة المعتقدات والأحكام التي أبقت النساء في مركز ثانوي في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية.

إن الفكرة الرئيسية التي تركز عليها النسوية الليبرالية هي التنشئة الاجتماعية والمؤسسات القائمة عليها كالأُسرة والنظام التعليمي ووسائل الإعلام. فمن خلال التنشئة الاجتماعية - في نظرها - يؤدي الأفراد نمطا معيناً من السلوك والأدوار دون وعي، بحيث يصبح هذا السلوك مكملاً لهويتهم، فيتعلم الذكور التنافس والنظرة المادية للعالم والبعد عن العاطفة. أما الإناث فيتعلمن الخضوع والطاعة والتعبير عن مشاعرهن، وبهذا تصبح الأدوار الجندرية أساساً لنظام المكانة الذي يضع النساء في وضع متدن. وعلى الرغم من أن الأدوار الجندرية متأصلة في الثقافة، إلا أن النسويات الليبراليات ترين إمكانية تغييرها جميعاً مادامت من وضع البشر، وذلك من خلال عملية تدريب اجتماعي يتلقاه الذكور والإناث منذ طفولتهم، ومن خلال أيضاً تحدي الأدوار النمطية التي من شأنها استمرار التمييز ضد المرأة (عبد المعطى وآخرون 2003، ص.440).

ما يميز الحركة النسوية الليبرالية عن الحركات النسوية الأخرى، إيمانها بإصلاحات تقدمية، تؤدي إلى مساواة حقيقية وجوهرية للمرأة دون الحاجة إلى تغييرات ثورية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. ومن جملة ما انتقدت في توجهها، أنها لا تركز إلا على الجوانب السطحية للتحيز لصالح الرجل، فهي لا تفعل شيئاً لتفكيك التراكيب الإيديولوجية العميقة التي تخضع النساء للرجال. كما انتقدت في تحيزها لنساء الطبقة الوسطى البيضاء، وتجاهلها للاحتياجات الخاصة بالأقليات.

– الحركة النسوية الماركسية: انبثقت هذه الحركة عام 1920، حيث قامت بمراجعة النظرية الماركسية محاولة إجراء موازنة بين هذه النظرية وبين الفكر النسوي المتعلق بالعلاقات بين الذكور والإناث ونظام الجندر. وتجمع النسوية الماركسية بين التحليل الطبقي الماركسي والاحتجاج الاجتماعي النسوي، هذا الدمج ينتج بيانا لعدم المساواة بين الجنسين (Lengermann, Brantley, 2006, p.337).

لعبت آراء المنظرين الماركسيين خاصة آراء ماركس وأنجلز دورا كبيرا في الفكر النسوي، الذي قام على ثلاث أفكار رئيسية. الفكرة الأولى مؤداها أن الناس يخلقون أنفسهم ويشكلون وعيهم. ولهذا صرحت المفكرات الماركسيات أن أعمال النساء وعلاقاتهن الاجتماعية تحدد وعيهن وتشكل أفكارهن، وأنه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل النساء حين يراد فهمهن ومعرفة القمع الواقع عليهن. الفكرة الثانية، هي فكرة الصراع الطبقي التي زودت الحركة النسوية الماركسية بأدوات ومفاهيم لتحليل القمع الواقع على النساء. فأكدت الماركسيات أن الرأسمالية كإيديولوجيا تستغل النساء عندما تشجعهن على إقامة علاقات شبه تعاقدية مثل البغاء والأم البديلة، وتقعنهن أن هذه الأعمال ناتجة عن اختيار حر، بينما هي في حقيقتها أعمال تختارها النساء اللواتي لا يملكن شيئا ذا قيمة في سوق العمل، فيضطرون لممارسة الجنس أو تقديم خدمات الإنجاب (العيزري، 2005، ص.167). أما الفكرة الثالثة التي لعبت دورا في فهم الماركسيات لطبيعة المرأة، فكرة الإغتراب التي استخدمها ماركس، حيث وظفت الماركسيات فكرة الإغتراب في التعبير عن مشاعر النساء في ظل النظام الرأسمالي، وأظهرن أن شعور النساء بالإغتراب يتعاظم يوما بعد يوم. فالرجل – حسب الماركسيات – يوجد في العالم الاجتماعي والعمل والصناعة والعائلة، لهذا فهو قادر على التعبير عن نفسه في هذه المجالات. أما المرأة، مكانها المنزل لذلك تشعر بالإغتراب أكثر من العامل الذي ينتزع منه فائض عمله، لهذا فإن شعور النساء بالإغتراب لا ينتهي إلا في عالم تحقق فيه النساء ذواتهن من خلال أعمال تشعرهن بأنهن ذوات قيمة وفائدة بالنسبة للمجتمع (المرجع السابق، ص. 168).

تعتبر النسوية الماركسية أن التقسيم الطبقي – لا العلاقات بين الجنسين – هي أصل القمع الذي تتعرض له المرأة، نظرا لأن قدرا كبيرا من الجهد والوقت المطلوب لمواصلة إنتاج القوة العاملة يأتي من الحياة الأسرية الخاصة، وهذا هو مفتاح قمع النساء حسب الماركسية. فعلى الرغم من توفر التعليم والرعاية الصحية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، إلا أن النظام القائم يعتمد اعتمادا كبيرا على العمل الذي تقوم به المرأة دون أجر لإنتاج قوة عاملة صحيحة الجسم والعقل، من هنا ينشأ وضع المرأة المتدني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. لهذا يرى أتباع هذه الحركة أن إعادة انخراط النساء في سوق العمل ومشاركتهم في الصراع الطبقي سيؤدي إلى قلب النظام الرأسمالي وإزالة الطبقات واستبداله بالملكية الجماعية.

لم تسلم النسوية من انتقادات الماركسيين لها، حيث اعتبروها أن في أغلبها ليست إلا نظرية بورجوازية تسعى لإصلاح النظام القائم لصالح بعض النساء، لا إلى التخلص من النظام الذي يستغل الغالبية العظمى من النساء والرجال.

– الحركة النسوية الراديكالية: ظهرت هذه الحركة ما بين 1960 و 1970 في شمال أمريكا ونالت اعترافا واسعا، نظرا لتأثيرها على السياسات الخاصة بأوضاع النساء في الغرب. الفكرة الأساسية التي تنطلق منها هي أن السبب الجذري لاضطهاد النساء هو النظام الأبوي، تقول ريدستوكين "تمثل المرأة طبقة مضطهدة. وهو اضطهاد كلي، في كل مجالات الحياة... والفاعل الأساسي لهذا الاضطهاد هو الرجل. السلطة الرجولية هي الأقدم، والأساس لحرية المجتمع... إن كل أشكال الاستغلال والاضطهاد هو امتداد

لسلطة الرجل... الرجل احتكر كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية... كل الرجال يحصلون على منافع اقتصادية وجنسية ونفسية جراء السلطة والسيادة الرجولية التي يتمتعون بها. كل الرجال يضطهدون النساء (Stone, 2007, p.12). طرحت هذه الحركة أسلوب فهم جديد للعلاقات بين الجنسين عبر التاريخ، وعبرت مفكراتها أمثال شلاميث فايرستون وكيت ميليت عن تصوراتهن للقسم الجنسية في العالم الفكري الذي يسوده الذكور. من أهم أفكارها أن النساء مضطهدات دائما باعتبارهن إناثا، وأن القامعين لهن هم الذكور، والمسبب الأول والأساسي هي السلطة الأبوية، وليس النظم القانونية كما ادعت النسوية الليبرالية ولا الصراع الطبقي كما ذهب إلى النسوية الماركسية. لذلك ترى هذه الحركة أن نظام الجندر الذي يصنف وفقه الناس هو بناء اجتماعي لا أساس له بالفروق الطبيعية بين الجنسين، وأن قمع الذكور للإناث له الأولوية على كل أنواع القمع، لأنه النموذج الذي تقوم على أساسه الأنواع الأخرى من القمع. (Stone, 2007)

من مطالب النسوية الراديكالية، ضرورة إزاحة القيم والثقافة الذكورية، وإحلال القيم والثقافة الأنثوية محلها، والغرض هو إحداث تغيير اجتماعي يقوم على أساس التشاور والتفاهم بين النساء. من بين ما يلاحظ على مواقف النسوية الراديكالية عدم تجاهلها لأهمية الصفات التي تتميز بها النساء عن الرجال، وطرحت وجهة نظر تختلف عن النسوية الليبرالية والماركسية، حيث ترى أن الطبيعة الإنسانية محددة باختلاف فيزيولوجيا التناسل، مما يعني أن الفروق بين الجنسين ذات أساس بيولوجي، تجعل لكل نوع ماهية ثابتة ومختلفة عن الآخر. وما يستنكر في آراء المفكرات الراديكاليات دعوتهم إلى استغناء النساء عن المؤسسات الذكورية بما فيها مؤسسة العائلة، والتي يترتب عليه مشاكل كثيرة، أهمها فناء النوع البشري.

– **الحركة النسوية الاشتراكية:** ظهرت هذه الحركة بين عامي 1960 و 1970 حاولت الجمع بين أفكار النسوية الماركسية والنسوية الراديكالية. فإذا كانت النسوية الماركسية أرجعت اضطهاد النساء إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي وإفرازه للطبقية في المجتمع، وكانت النسوية الراديكالية قد اعتبرت النظام الأبوي هو المسؤول عن قمع النساء، فإن النسوية الاشتراكية في تحليلها لاضطهاد النساء، أكدت أن سببه يرجع إلى كل من الرأسمالية والنظام الأبوي، الذي أخذ أشكال مختلفة من أنظمة للسيطرة والتمييز الجندري والطبقية والعرقية (Toupin, 1998, p.17)، إذ يسعى الرجل دائما إلى إبقاء المرأة في البيت، على أساس أنه القيم على الأسرة، ولهذا لا بد أن يتقاضى الأجر الذي يتناسب مع العمل الذي يقوم به، مما يمنحه ليس الاستقلالية المالية فقط، بل أيضا القوة والسيطرة على النساء الخاضعات له (Stone, 2007, p.14).

يقوم التحليل النسوي الاشتراكي على تحليل الموضوعات الثلاثة وهي: العمل المأجور، الأسرة والإيديولوجيا. تعتمد النسوية الاشتراكية في تحليل العمل المأجور على التحليل الماركسي لأشكال الإضطهاد الموجود في المجتمع، الذي يكمن في الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية. والمرأة كجماعة مضطهدة تقوم بقدر من العمل مقابل أجر منخفض، بالإضافة إلى النظر إلى عمل المرأة على أنه عمل ثانوي بالنسبة للأسرة، لذلك من السهل دخول النساء لسوق العمل أو استبعادهن حسب الظروف الاقتصادية. أما عن الأسرة، فإن النقد الموجه للأسرة التقليدية له تاريخ طويل في الفكر الاشتراكي. فقد دعا كل من ماركس وإنجلز إلى إلغاء الأسرة، إلا أن الاشتراكيين لم يتبعوا هذا الخط الثوري، ورأين أنه لا بد من تحول كبير في نظام الأسرة. أما آخر الموضوعات فتتعلق بالإيديولوجيا، التي تشير إلى الطرق التي من خلالها تستخدم الأفكار الخاصة بالجماعات التي تستأثر بالقوة للتحكم والتأثير في الجماعات الأقل قوة. وكانت جوليت ميتشل قد قامت بالخطوات الأولى نحو صياغة نظرية الإيديولوجيا في بداية عام 1966،

وكان تحليلها يهدف إلى توضيح كيف أصبحت المرأة حبيسة في مكانتها الاجتماعية المتدنية، كما كشفت عن التفاعل المعقد للضغوط الموضوعية والذاتية التي تسببها الأسرة، فالعمل المنزلي والرضاعة والجنس وتنشئة الأطفال أكثر معوقات عملية المساواة، فهي تخلق حالة نفسية تجعل عملية اللامساواة تلتصق بالمرأة وكأنها أمر طبيعي ((عبد المعطى وآخرون، 2003، ص.442).

ما يميز النسوية الاشتراكية، أنها استفادت من الجوانب الإيجابية والمبادئ التي ارتكزت عليها النظريات النسوية الأخرى، بهدف تركيب نظرية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين العوامل البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية المؤثرة على الطبيعة الإنسانية. فهي عملت على تقديم تفسيراً للأسباب التي تجعل النساء يتواطأن مع الرجال، الذين يجعلونهن تابعات لهم، ويهملن فرص مقاومتهم للهيمنة الذكورية. مع ذلك، ما يؤخذ على هذه النظرية، مغالاتها في الدعوة إلى الخنوثة وقلب الطبيعة البشرية.

التحليل النقدي للحركات النسوية

لقد اتفقت الحركات النسوية بمختلف تفرعاتها على وجود تمايز بين الرجل والمرأة وإن اختلف مصدر هذا التمايز، فإذا كانت النسوية الليبرالية أرجعت التمييز الجندري إلى عدم المساواة، وعدم تمتع المرأة بنفس درجة تمتع الرجل بالحرية، وكانت كل من النسوية الماركسية والاشتراكية ردتاً إلى عمل المرأة غير مدفوع الأجر (المنزلي) الذي يعد نتاج التقسيم الجندري للعمل بين المرأة والرجل، على أساس أن البيت هو ميدان المرأة والعمل ميدان الرجل. فإن النسوية الراديكالية تعزو التمييز الجندري إلى تنظيم المجتمع القائم على النظام البطريكي (الأبوي) الذي يستند إلى أفضلية الرجل، والذي حدد الأدوار الجندرية بين الجنسين. وإذا كانت جميع الاتجاهات النسوية قد اختلفت في كيفية تناولها للجندر، إلا أنها اشتركت في حقيقة أساسية مفادها مركزية الرجل في المجتمعات الأبوية، ودونية المرأة وتهميشها، نتيجة التسليم بوجود فروق بيولوجية بين الجنسين، التي استخدمت كذريعة لتقسيم الأدوار في المجتمع إلى دور ذكوري وهو دور الجنس المسيطر والدور الأنثوي وهو دور الجنس المضطهد. غير أن التسليم بهذه المنظورات المنطلقة من الاعتقاد بأن الذكورة والأنوثة مقولتين إيديولوجيتين في جوهرهما شكلتهما محددات بنوية تراكمية بيئية أفرزت عبر التاريخ فوارق مذهلة بينهما، ونفي وجود فروق طبيعية بين الرجل والمرأة، هو سعي لإلغاء الفروق بين الجنسين والإنكار التام لوجود جنسين مختلفين، وبالتالي إلغاء مفهوم الذكورة والأنوثة باعتبار أن أصلهما المجتمع والثقافة والسياسة. إن هذه التوجهات فيها الكثير من المغالاة وتحمل في طياتها الكثير من التناقضات، لأن رد التمييز الذي تعانيه المرأة لممارسات ثقافية واجتماعية وسياسية، وما ترتب عنه من إيديولوجيا وهيمنة ترابية، ما هو إلا مدعاة لتفكيك التقابل الثنائي (رجل/ امرأة، ذكر/ أنثى)، الذي ينجر عنه هدم كل ما هو مطلق، ثابت ومقدس، وبذلك دعوة صريحة إلى الفوضوية والإباحية، وتقويض الأسرة الطبيعية وإعطاء الحرية المطلقة للمرأة في مجال العلاقات الجنسية وفي تحديد نوعها الجنسي الذي تريده، وحققها في التحكم في عملية الإنجاب وفتح المجال للزواج من نفس الجنس (السحاق) والمطالبة بحمايته دولياً والإعتراف به، بل تغيير التشريعات مادام أن الذهنية الاجتماعية التقليدية هي التي فرضت تقسيم الإنسان إلى: ذكور وإناث، وما نجم عنها من تقسيم للأدوار بين الجنسين. إن نفي الفروق الطبيعية والبيولوجية بين الجنسين ما هو إلا مبرر لهذه الغاية التي ترمي إليها الحركات النسوية خاصة منها نسوية ما بعد الحداثة التي تعتبر جوديث بتلر من أشد المدافعين عن هذا الطرح، التي استندت في تأسيس موقفها على أطروحات ما بعد البنيوية، من خلال توظيف أعمال ميشال فوكو في الجدل ضد فكرة أن الجسد الطبيعي قاعدة تؤسس عليها هويات الأفراد.

وعليه، بدل استخدام الجندر كأداة لهدم ما هو طبيعي وثابت، واعتبار الفروق بين الجنسين مفاهيم مكتسبة من المجتمع والثقافة والخطاب السائد، لتحقيق أغراض سياسية تسعى إلى الاعتراف بالأقلية المثلية مادام أنه لا توجد امرأة حقيقية ورجل

حقيقي، علما أن هذه الأفكار قد تبين قصورها، بل وتجاوزها حتى على يد أبرز من دعا إليها ودافع عنها كما هو الحال مع بيتي فريدان، التي رأت أن ضرب الأسرة كان الخطيئة الكبرى، وأن النظام الاقتصادي يجب أن يتيح خيارات مثل العمل نصف الوقت، كي تتمكن المرأة من رعاية بيتها والمشاركة في المجال الاقتصادي في نفس الوقت. وبدل زيادة الفصل الجنسي وتوسيع دائرة الصراع بين ما هو ذكوري وما هو أنثوي، وتبرير التفاوت في الأدوار والمكانات الاجتماعية بذريعة أن الفروق بين الرجل والمرأة طبيعية، فإنه من الأجدر تكثيف الجهود لزيادة الوعي بأدوار ومسؤوليات الجنسين دون انحياز لأي طرف، ولن يتم ذلك إلا بتغيير ممارسات وسلوكيات التنشئة الاجتماعية في كافة المؤسسات الاجتماعية وأولها الأسرة، التي يقع على عاتقها تنشئة الطفل خاصة في المراحل الأولى، حيث يتعلم الطفل مفهوم الذات واللغة. وإعادة النظر في المناهج التعليمية والكتب المدرسية لما لها من أهمية في نقل الثقافة المجتمعية. وما تبته وسائل الإعلام المختلفة من رسائل عن الأدوار الجندرية، التي تعكس الثقافة العامة للمجتمع وتعززها. وذلك بهدف رسم صورة متوازنة لأهمية أدوار ومكانة الجنسين، وتدعيمها وتطبيقها، مع ضرورة احترام حق الاختلاف من أجل تحقيق العدالة الجندرية.

الخاتمة

إذا كانت المجتمعات المعاصرة تقر بالمساواة والعدالة بين الرجل والمرأة من منظور الجندر، عملا بتوصيات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995، إلا أن الواقع الاجتماعي ما يزال يكرس الاتجاهات التقليدية التي تحدد صور الرجال والنساء وأدوارهم، ومن ثمة مراكزهم الاجتماعية الخاضعة للسلطة الأبوية، كما تزال المرأة تواجه الكثير من التحديات التي تحد من فعاليتها في تحقيق ذاتها وإثبات وجودها في المجتمع، ومازال المجال العام ذو صبغة ذكورية يسيطر فيه الذكور على الإنثى، وإن كان لا يمكن انكار أهمية التطورات التي طرأت على وضع المرأة، من حيث تواجدها في كافة مجالات الحياة منها الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية، التي يمكن أن تكون منطلقا لتأسيس صيغا اجتماعية إيجابية تردم الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة، وتعيد تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة من خلال تفعيل مشاركة كل منهما في عملية التنمية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون إقصاء أو تهميش، الذي لا يمكن أن يتأتى إلا بإعادة النظر في الثقافة الاجتماعية السائدة والمفاهيم الموروثة في المجتمع، التي ما تزال تعزز الفروقات بين الرجال والنساء.

المصادر والمراجع:

- أنجلز، فريديريك. (1980). أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة. تر: شاهين الياس. موسكو: دارالتقدم.
- الأيوبي، يسرى. (بدون تاريخ). المرأة عبر الزمن. (<http://albizri.com/yusra/Women/WOMEN1>)
- جامبل، سارة. (2002). النسوية وما بعد النسوية. تر: الشامي أحمد. ط1. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- حجة، تيسير. (2009). حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية - دراسة مقارنة - فلسطين: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية.
- الخرساني، غادة. (1980). المرأة والإسلام. القاهرة: مطابع الأهرام.
- ديووفوار، سيمون. (2008). الجنس الآخر. تر: لجنة من أساتذة الجامعة. بيروت: المكتبة الأهلية.
- ديورانت، ول. (2002). قصة الحضارة. تر: محمود زكي. ج3، مجلد1. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

- طه، جمانة. (2004). المرأة العربية في منظور الدين والواقع: دراسة مقارنة. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- عبد المعطى، عبد الباسط وآخرون. (2003). العولمة وقضايا المرأة والعمل. مصر: مطبوعات البحوث والدراسات الاجتماعية.
- العزيزي، خديجة. (2005). الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.
- فهمي، سامية. (2001). مشاركة المرأة في التنمية: تجارب من الوطن العربي. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- كافين، رايلي. (1985). الغرب والعالم (تاريخ الحضارة من خلال موضوعات). تر: المسيري، عبد الوهاب. حجازي، هدى. القسم الأول. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- كولنتاي، الكسندر. (1980). محاضرات حول تحرر النساء. تر: عبودي، هرييت. بيروت: دار الطليعة.
- كيال، باسمة. (1981). تطور المرأة عبر التاريخ. بيروت: مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر.
- لوكسمبورغ، روزا. (1976). المجتمع البدائي وتحلله (www.kotobarabia.com)
- مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي. (2001). صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط4.
- مفقودة، صالح. (2009). المرأة في الرواية الجزائرية. ط2. الجزائر: جامعة محمد خيضر.

Feminist Theory. In Lengermann, N. Bratley, J. (2006). **Contemporary-**

and Its Classical Roots Ritzer, G (Ed), Contemporary Sociological theory (pp.308-358). London: MC Graw-Hill Humanities.

Stone, A. (2007). **An Introduction to Feminist Philosophy.** USA: Polity Press .

Toupin, L. (1998). **Les Courants de Pensée Féministe.** France: Centre de - documentation sur l'éducation des adultes et la condition féminine.